

الاستراتيجية الأمنية الجديدة:

منطق معيب وتهديد
للأمن القومي الإسرائيلي

عوفر شيلح

عضو كنيسست سابق، ومدير
برنامج "سياسة الأمن القومي
الإسرائيلي"



strategicforum.net



@SForum80



المُلتقى الاستراتيجي
STRATEGIC FORUM

الاستراتيجية الأمنية الجديدة:

منطق معيب وتهديد
للأمن القومي الإسرائيلي

عوفر شيلح

عضو كنيسـت سابق، ومدير
برنامج "سياسة الأمن القومي
الإسرائيلي"

الملتقى الاستراتيجي

٢٠٢٦

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، يدور نقاش حاد في الأوساط المهنية حول ضرورة تحديث أو مراجعة استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي. وكما هو معلوم لدى العاملين في هذا المجال، فإن إسرائيل لا تملك، ولم تملك قط، استراتيجية أمن قومي بالمعنى الكامل للكلمة - أي استراتيجية مكتوبة، معتمدة من القيادة السياسية، ومعلنة للعامة.

عملياً، يُستخدم مصطلح "استراتيجية الأمن" في إسرائيل كأداة يُعرّفها من يستخدمها وفقاً لأهوائه ويوظفها لأغراضه الخاصة. ومع ذلك، في أعقاب صدمة السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وبتشجيع من جهات تسعى لتغيير طبيعة إسرائيل كما رسمها ديفيد بن غوريون (بما في ذلك سياستها الأمنية)، بدأت تتبلور على أرض الواقع ما يمكن تسميته "استراتيجية أمن جديدة".

إن النقاش الدائر حول الاستراتيجية الأمنية يبدو ظاهرياً "موضوعياً"، حيث تُستخلص النتائج من التهديدات التي تواجه إسرائيل وأفضل السبل لمواجهتها. إلا أن الأمن ليس "موضوعياً" أبداً. فالاستجابة المناسبة تنبع بالضرورة من السؤال الجوهرى من نحن؟ ما هي مصادقوتنا؟ وما هي القيم والمصالح التي نسعى لحمايتها؟

إنّ دراسة "استراتيجية الأمن الجديدة" من هذا المنظور، كما تتجلى في تصريحات القيادة السياسية والعملياتية وفي تحركات إسرائيل على أرض الواقع، تُفضي إلى استنتاج مفاده أنها تُشكّل خطراً جسيماً على هوية إسرائيل، وقبل كل شيء، على الأمن القومي بمعناه الأوسع. فـ"إسبرطة الخارقة" كما وصفها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هي إسرائيل التي يُستنزف جيشها إلى أقصى حد في حرب دائمة، وتتوسع حدودها باستمرار، ويُهدد العبء الناجم عن هذه الاستراتيجية اقتصادها، وتماسكها الداخلي، ونموذج "جيش الشعب"، ورغبة الكثيرين في العيش فيها. علاوة على ذلك، فإنها تعمل بطريقة تُهدد القيم القتالية للجيش الإسرائيلي، وتُشكك في تفوقه على أعدائه، وتُقرّبه من عزلة عالمية خطيرة.

الغرض من استراتيجية الأمن

دون الخوض في تحليل أو تأريخ لاستراتيجية الأمن الإسرائيلية، أو في الفروق بين مصطلحات "استراتيجية الأمن القومي" و"استراتيجية الأمن العسكري" و"السياسة الأمنية"، عند دراسة تغيير بعيد المدى في السياسة الأمنية الإسرائيلية، كما ينعكس حالياً في تصرفات الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأخرى، وفي الموارد المخصصة لها، وفي خطاب القيادة السياسية والأمنية، من المهم الإشارة إلى عدة افتراضات أساسية.

إن استراتيجية الأمن القومي ليست وثيقة "موضوعية" مستمدة من تحليل التهديدات، ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسؤال من نحن؟

ينص "قانون استراتيجية الأمن القومي"، الذي أقره الكنيست المنتهية ولايته بمبادرة من عضوي الكنيست غادي آيزنكوت ويولي إدلشتاين، على أن وثيقة استراتيجية الأمن السياسي، التي ستكون كل حكومة ملزمة قانوناً بالموافقة عليها بعد تشكيلها، ستفصل "التهديدات والتحديات وترتيبها، بالإضافة إلى الوسائل والأساليب اللازمة لمواجهتها، بما في ذلك عرض بدائل لتلك التفاصيل". وستشمل "رسم خريطة للتهديدات التي تواجه الوضع الأمني السياسي، من منظور سنوي ومتعدد السنوات، وتحليل الساحتين السياسية والأمنية.

يتماشى هذا التعبير مع الرأي القائل بأن الاستراتيجية الأمنية تُستمد من تحليل موضوعي للتهديدات، ومن ثمّ تنبثق الاستجابة المطلوبة. وبناءً على خبرتي الشخصية التي امتدت ست سنوات كعضو في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاستراتيجية الأمنية وتعزيز القوات، أستطيع أن أؤكد أن هذا هو الترتيب المعتاد للمناقشات عند الحديث عن الميزانية أو تعزيز القوات: إذ تقوم الاستخبارات العسكرية بمراجعة التهديدات، ومن المفترض أن تُستمد الاستجابة المطلوبة من هذه المراجعة.

لكن عملياً، لا تكاد القرارات المتعلقة بالموارد ترتبط بخريطة التهديدات. فهدف خريطة التهديدات في المقام الأول هو ترسيخ فكرة مفادها أن الاحتياجات الأمنية لا حدود لها، وأن النقص مستمر حتى مع مضاعفة أو زيادة مخصصات الموارد، وأن أي تغيير جيوسياسي لن يغير هذا الواقع.

فإذا تم توقيع معاهدة سلام مع مصر، التي كان جيشها القوة الأكبر والأكثر تهديداً في الدائرة الأولى، يجب أن نكون مستعدين لاحتمالية تغيير النظام وخرق المعاهدة. هل سقط النظام في سوريا الذي كان حلقة وصل مركزية في "محور الشر" المحيط بإسرائيل؟ يبقى التهديد قائماً، إذ قد يكون النظام الجديد عدائياً، وهكذا.

ومع ذلك، يشهد العالم والشرق الأوسط تغيرات متسارعة، مما يجعل أي محاولة لرسم خريطة لهما كأساس لصنع القرار عديمة الجدوى. علاوة على ذلك، يتجاهل نهج "الاستجابة للتهديدات" التأثير الهائل الذي تُحدثه تصرفات إسرائيل على المشهد الإقليمي. فإسرائيل التي تنخرط في العمليات السياسية، وتُقيم تحالفات إقليمية وعالمية، وتتمتع بشرعية دولية واسعة، تؤثر بشكل مباشر على خريطة الأمن المحيطة بها،

وكذلك إسرائيل التي تستخدم القوة.

في الواقع، لا يكمن جوهر استراتيجية الأمن القومي في التهديد الموضوعي، بل في التصور الذاتي لجوهر دولة إسرائيل وخصائصها، فضلاً عن مصدر مزاياها، وهو ما سيشكل أساس أمنها، مهما كان العدو أو التهديد. إن النقاش حول استراتيجية الأمن ليس نقاشاً حول "كيفية الاستجابة بشكل أفضل للتهديدات"، بل هو نقاش حول "من نحن".

إلى حد كبير، هذا هو جوهر وثائق استراتيجية الأمن القومي التي تنشرها كل إدارة جديدة في الولايات المتحدة، بعد عملية مطولة تُعرف باسم "مراجعة السياسات". يتناول القسم الأول من وثيقة استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن "رؤيتنا الدائمة"، بينما يتناول القسم الثاني "دورنا الدائم" يحدد هذان القسمان تعريفات الإدارة المنتخبة، ذات الطابع الأيديولوجي في جوهرها، لطبيعة الولايات المتحدة ودورها في العالم. ومن هذه التعريفات تنبثق مواقف ذات آثار عملية واضحة، مثل الرأي القائل بأن أهم أصول الولايات المتحدة الاستراتيجية هي تحالفاتها مع الجهات الفاعلة ذات التوجهات المماثلة حول العالم. وهذا يتناقض مع موقف إدارتي جورج دبليو بوش ودونالد ترامب، اللتين تحدثتا عن (وانخرطتا في) إجراءات أحادية الجانب من جانب الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها. إن أساس "ما سنفعله" هو في المقام الأول "من نحن".

إن استراتيجية الأمن القومي أوسع نطاقاً من الاستراتيجية العسكرية، لكن الاستراتيجية العسكرية لا يمكنها أن تتعارض معها.

في الولايات المتحدة، حيث تُتبع عملية منظمة لصياغة وثائق الاستراتيجية عند تولي إدارة جديدة، تُنشر أولاً وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" الموقعة من الرئيس. ثم ينشر البنتاغون "استراتيجية الدفاع الوطني"، التي تُفصّل دور القوات المسلحة في تحقيق الأمن القومي، كمشتقة من وثيقة الرئيس.

على النقيض من ذلك، تفتقر إسرائيل إلى عملية منظمة أو وثائق عقائدية رسمية، ويحتل الجيش الإسرائيلي مكانة مركزية في الوعي الإسرائيلي لدرجة أنه يكاد يكون مرادفاً لـ "الأمن القومي". وهذا غالباً ما يكون مصدراً للالتباس المفاهيمي والعملية بين مختلف المنتجات التي يُشار إليها باسم "الاستراتيجية الأمنية". فكل تغيير مؤقت تقريباً في سياسة إطلاق الناريوصف بأنه "تغيير في الاستراتيجية"، بينما، في المقابل، لا يوجد أي نقاش حول مبدأ عدم تعارض العمل العسكري مع أسس الأمن القومي.

من الواضح ظاهرياً أن "الأمن القومي" لا يقتصر على العمل العسكري فحسب، بل يشمل، من بين أمور أخرى، علاقات إسرائيل الخارجية وقدرتها على الصمود الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، فإن وثائق الاستراتيجية العسكرية، فضلاً عن مختلف مخرجات اللجان التي درست استراتيجية الأمن الإسرائيلي، لم تتناول جوانب تتجاوز مفهوم الأمن بمعناه الضيق إلا بشكل عام. وقد مثلت لجنة ميريدور، التي عملت في الفترة 2005-2006، المحاولة الأكثر تنظيماً وشمولاً لصياغة استراتيجية للأمن القومي؛ ومع ذلك، وكما قال ميريدور نفسه: "في المساحة الفاصلة بين الأمن القومي بمعناه الواسع ومجال الأمن الأضيّق، ركّز عمل اللجنة، كقاعدة عامة، على مجال الأمن ولم يشمل جميع مكونات الأمن القومي بمعناه الأوسع".

والنتيجة هي أن النقاش واسع النطاق في الأوساط المهنية، وليس في المجال العام، حول استراتيجية الأمن يركّز بشكل أساسي على العمل العسكري، وينفصل في كثير من الأحيان عن تداعياته على مكونات أخرى للأمن القومي - الشرعية الدولية والمحلية، والمرونة الاجتماعية والاقتصادية، وغير ذلك. ويبرز هذا الخلل بشكل خاص عند مناقشة "استراتيجية الأمن الجديدة".

لا تكمن أهمية الاستراتيجية الأمنية في الوثيقة النهائية، بل في النقاش الذي يسبقها، والذي يجب أن يكون مفتوحاً ومتنوّعاً.

يُنسب إلى دوايت د. أيزنهاور، قائد قوات الحلفاء في أوروبا والرئيس الأمريكي لاحقاً، القول المأثور: "الخطط لا قيمة لها، والتخطيط هو كل شيء". كان يقصد بذلك أن عملية النقاش والصياغة، التي تشمل صانعي السياسات والموظفين والعاملين الميدانيين، وتتضمن حواراً واسعاً ومفتوحاً بين مختلف الرتب، أهم من الوثيقة المكتوبة نفسها في استيعاب النتائج وتطبيقها عملياً. فالوثيقة أشبه ما تكون بذريعة لهذه العملية، لا العكس. ويصدق هذا القول أكثر على وثيقة تأسيسية كاستراتيجية الأمن القومي.

في إسرائيل، حيث تُحاط المسائل الأمنية بالسرية (وهو أمر غير ضروري جزئياً)، يكون هذا الحوار عقيماً ومعيباً، ولا يُجرى إطلاقاً بين عامة الناس. وهذا يُبقي السلطة في أيدي "حاملتي المعرفة"، مما يزيد بشكل كبير من خطر غياب التنوع، والتفكير الجماعي، والحفاظ على الوضع الراهن.

يعاني القانون الذي اقترحه آيزنكوت وإيدلشتاين من نفس عقلية "حماية السر" فيما يتعلق بوثائق لا ينبغي أن تحتوي على أي أسرار على الإطلاق، إذ لا تُفصّل القدرات أو الخطط التشغيلية. وينص القانون على أن "تُصنّف استراتيجية الأمن الدبلوماسي

ويُحظر نشرها؛ ومع ذلك، ينشر مجلس الأمن القومي ملخصًا للاستراتيجية في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الحكومي" وهذا نهج خاطئ يُقوّض الغاية المرجوة من اشتراط القانون صياغة وثائق تأسيسية.

تجلى مثالٌ صارخٌ على عواقب غياب الحوار المنسق والمفتوح والمتعدد الأوجه في الفترة 2017-2018، عندما عمل رئيس الوزراء نتنياهو على صياغة وثيقة بعنوان "استراتيجية الأمن 2030". وقد اعتُبرت الوثيقة الناتجة سرية للغاية، لدرجة أنه عند عرضها على اللجنة الفرعية للاستخبارات - التي كنتُ عضوًا فيها - جُمعت نسخٌ منها من الأعضاء في نهاية المناقشة. لن أدلي، بالطبع، بشهادتي حول محتوياتها، لكنني أؤكد أنها لم تتضمن أي شيءٍ من شأنه أن يُشكل نشره أي خطرٍ على الإطلاق. ما نُشركان بمثابة "قائمة أهداف"، تضمنت في نهايتها: "تعزيز القدرة على توجيه الضربات؛ قدرات سيبرانية على مستوى القوى العظمى؛ تحديث الدفاع الصاروخي؛ مواصلة تحصين الجبهة الداخلية؛ واستكمال الأسوار الأمنية". والقاسم المشترك بين كل هذه القدرات هو استراتيجية "المواجهة" أي الدفاع والهجوم بعيد المدى. وقد علّق جنرالات هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي على هذا الأمر عندما عرض رئيس الوزراء القائمة عليهم.

هذه، بالطبع، استراتيجية مشروعة. مع ذلك، في الوقت الذي كان نتنياهو يضعها فيه، كان الجيش الإسرائيلي منشغلاً بتنفيذ خطة "جدعون" متعددة السنوات بقيادة رئيس الأركان غادي آيزنكوت. وكان هدفها الأساسي تجديد قدرات الجيش القتالية والمناورة البديلة لشن "هجوم يهدف إلى نقل الحرب إلى أراضي العدو بأسرع وقت ممكن... جهد مناورة ذو قدرات حاسمة"، بهدف تقصير مدة القتال، وهو "ضرورة ملحة تتطلب من الجيش الإسرائيلي السعي لتقصير الحملة وتقليل الضرر الذي يلحق بالدولة قدر الإمكان".

ومع ذلك، فإن المناورة السريعة والحاسمة للتدخل لتقصير مدة القتال تمثل استراتيجية مختلفة تمامًا، إذ تستلزم التركيز على حشد القوات بدلاً من تطوير القدرات اللازمة لحرب المواجهة، التي تطول بطبيعتها. وفي غياب الحوار، توصل رئيس الوزراء والجيش إلى استنتاجات متناقضة في الوقت نفسه، مما أدى إلى هدر الموارد وتطوير قدرات منفصلة، لم يتمكن أي منهما، وبالتأكيد ليس كلاهما معًا، من بلوغ الزخم الكافي.

في هذه المرحلة، يجدر التأكيد على الهدف الأساسي من النقاش الدائر حول استراتيجية الأمن والوثيقة الناتجة عنها: فهي ليست بمثابة "دليل استخدام" يُستعان به عند وقوع أي حادث أمني. بل إن الهدف من هذه العملية برمتها هو تحديد معالم الخطاب الأمني، وبناء قاعدة معرفية، وتوفير مرجع للمناقشات العملية حول تعزيز القوة واستخدامها. وبطبيعة

الحال، تتأثر المناقشات في أي موقف بالظروف السائدة، كوقوع حادث أمني، أو قيود دبلوماسية أو سياسية، وما إلى ذلك.

يكمّن الهدف من صياغة استراتيجية الأمن في مناقشة أهداف إسرائيل وكيفية تحقيقها دون التأثير بالظروف الآنية. هذا لا يعني أنه لا يجوز اتخاذ أي قرار يتعارض مع ما ورد في الاستراتيجية في الوقت الفعلي، ولكنه يعني أن هذا القرار يجب أن يأخذ في الاعتبار أنه في ظل ظروف التداول الرصين، تم التوصل إلى قرار مختلف.

هل ساهمت استراتيجية الأمن "الكلاسيكية" في فشل 7 أكتوبر؟

من الحجج الشائعة المؤيدة لوضع استراتيجية أمنية جديدة أن الاستراتيجية السابقة كانت من بين العوامل الرئيسية وراء فشل أحداث 7 أكتوبر. ووفقًا لهذا الرأي، تمحورت الاستراتيجية في السنوات التي سبقت 7 أكتوبر حول "الاحتواء" و"ضبط النفس" وتجنب أي عمل عسكري عدواني ضد حشد قوات العدو، إلى جانب الاعتماد المفرط على التكنولوجيا والاستخبارات والعمليات بعيدة المدى. وقد مكّن هذا حماس من بناء القدرات اللازمة لشن غارة واسعة النطاق على الأراضي الإسرائيلية وما تلاها من سقوط أعداد كبيرة من القتلى.

لا أساس لهذا الادعاء عند مقارنته بمبادئ الاستراتيجية التقليدية أو بالحقائق. فالاستراتيجية الكلاسيكية (التي لُخصت بشكل غير كافٍ بالثلاثية المعروفة: الردع - الإنذار المبكر - النصر الحاسم) لم تتطرق إطلاقًا إلى الاحتواء أو ضبط النفس، ولم يكن لها أي علاقة بالفشل في تقديم إنذار بالحرب أو بعدم كفاية الاستعدادات الدفاعية للقيادة الجنوبية. في الواقع، يمكن القول إن فشل السابع من أكتوبر كان نابعًا من فشل في تطبيق الاستراتيجية الكلاسيكية عمليًا أكثر من كونه ناتجًا عن عيوب في الاستراتيجية نفسها.

كانت الضربة الاستباقية أو الوقائية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية بن غوريون، وقد ناقشها صراحةً في عرضه للحكومة في أكتوبر/تشرين الأول 1953. امتنعت إسرائيل عن شن ضربة وقائية ضد حماس ليس بسبب خلل في الاستراتيجية، بل بسبب سياسة متعمدة اعتبرت فيها الحركة وسيلة لتحقيق الهدوء في قطاع غزة وأداة لإضعاف السلطة الفلسطينية.

علاوة على ذلك، لم يكن نقص العمق الدفاعي هو ما حال دون إحباط هجوم حماس، تمامًا كما أن العمق غير المسبوق على الجبهتين المصرية والسورية لم يمنع نجاح الهجوم في حرب أكتوبر/تشرين الأول. ما تسبب في انهيار الدفاع هو الغرور العملياتي وانعدام

الكفاءة المهنية: قوات غير كافية في مواجهة تهديد معروف وأداء مختل بمجرد بدء الهجوم. وكما حدث في أكتوبر/تشرين الأول 1973، لم ينبع الفشل من الاستراتيجية، بل من عيوب في تنفيذها.

حتى قبل الحرب، جادل البعض بأن "الوقاية" يجب أن تشكل ركيزة إضافية للاستراتيجية الأمنية. ومع ذلك، لطالما انخرطت إسرائيل في الوقاية، ولا سيما في السنوات التي سبقت السبعينيات من أكتوبر. تشير وثيقة استراتيجية الجيش الإسرائيلي إلى "نهج الوقاية والتأثير" كأحد الطريقتين الرئيسيتين لاستخدام القوة العسكرية، بينما تشمل أهداف حملة ما بين الحربين - وهي النمط الأساسي للعمل في جهود الوقاية - "الحد من التهديدات القائمة والناشئة؛ وإبعاد الحرب القادمة وتهيئة ظروف أفضل للنصر... والحفاظ على الردع وتعزيزه".

وهنا أيضاً، لم تكمن المشكلة في الاستراتيجية بل في تنفيذها: التركيز على "المعركة بين الحروب" لمنع حزب الله من حشد قواته بقدرات تغير قواعد اللعبة، بينما امتنعت إسرائيل عن الرد على انتهاكات الحدود (حادثة الخيمة في جبل دوف على سبيل المثال) أو على الهجمات داخل أراضيها، إلى جانب الإدمان على الإنجازات في مجال الاستخبارات والقوة النارية الدقيقة، مع تجاهل التحذيرات من "تجاهل تأثير الاستثمار في" المعركة بين الحروب" على الجاهزية للحرب، سواء من حيث جاهزية القوات أو من حيث تصور العدو لتردد إسرائيل في المواجهة".

ينشأ الالتباس المفاهيمي من الخلط بين القرار العسكري في ساحة المعركة - أي تحقيق نصر حاسم يُجبر العدو على عدم القدرة أو الرغبة في مواصلة القتال - وبين التوصل إلى حل شامل للنزاع وإخضاع البنية الإقليمية الناتجة لإرادة إسرائيل. وقد أكد بن غوريون على الحاجة الماسة إلى نصر عسكري حاسم، لأنه، كما رأى، فإن الواقع الأساسي هو أن إسرائيل لا تستطيع، بالوسائل العسكرية وحدها، حسم النزاع برمته لصالحها وإجبار العالم العربي على الخضوع لرغباتها. ولأن قوة إسرائيل، في رأيه، لا تعتمد على قوتها العسكرية فحسب، بل على مرونتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن مكانتها الدولية، كان من الضروري السعي لتحقيق نصر حاسم وسريع في الحرب. وهذا من شأنه أن يُتيح أطول فترة ممكنة من الهدوء، تستطيع خلالها إسرائيل الازدهار وتعزيز قوتها في جميع المجالات، مما قد يؤجل الحرب القادمة.

وهكذا، رأى بن غوريون أن النصر العسكري السريع والحاسم لا بد أن يترافق مع ترتيب سياسي - ليس بالضرورة اتفاقاً، بل بنية تحظى بدعم دولي وشرعية داخل إسرائيل. وكانت إجابته على سؤال "من نحن؟": إسرائيل قوية وعادلة، تُعتبر أفعالها وقيمها شرعية

من قبل مواطنيها والمجتمع الدولي على حد سواء، ويُعد دعمها أحد أسس الأمن القومي.

من بين الساعين لتغيير هذه الاستراتيجية اليوم، أولئك الذين ينظرون إلى "النصر الحاسم" على أنه شيء مختلف تمامًا: استخدام القوة لإجبار العدو على قبول شروط إسرائيل، ليس لإنهاء حملة محددة، بل لإنهاء الصراع برمته. وقد وصف الوزير بتسليل سموتريتش هذا الأمر بوضوح في "خطة الحسم" التي نشرها عام 2017: "يتحقق هذا النصر الحاسم من خلال التصريحات أيضًا - في بيان إسرائيلي لا لبس فيه للعرب والعالم أجمع بأن دولة فلسطينية لن تُقام - ولكن بالدرجة الأولى من خلال الأفعال: تطبيق السيادة الإسرائيلية الكاملة على مناطق الوطن في يهودا والسامرة، وتحقيق نتيجة حاسمة من خلال الاستيطان... وهذا سيوضح للعرب والعالم أجمع أن الواقع في يهودا والسامرة لا رجعة فيه، وأن دولة إسرائيل باقية، وأن الحلم العربي بإقامة دولة في يهودا والسامرة قد تبدد إلى الأبد".

تستند استراتيجية سموتريتش للنصر الحاسم بالفعل إلى مفهوم أيديولوجي لمسألة "هويتنا"، ومن هذا المنطلق، فهي تستوفي الشرط الأساسي اللازم لصياغة استراتيجية أمنية. (يكتب سموتريتش نفسه في النص أن "الوثيقة خطة واقعية، لكنها تتوافق أيضًا مع رؤيتي للعالم القائمة على الإيمان"). وعلى النقيض من رؤية بن غوريون لدولة تسعى جاهدة لتحقيق السلام (حتى مع إدراكه أن السلام قد لا يكون ممكنًا في وقت معين)، والشرعية والقوة الدبلوماسية، والنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، فإنها تفترض "إسبرطة"، وهي دولة منخرطة في حرب دائمة، ودورات متكررة من الاحتلال والاستيطان، وتكريس جميع الموارد للحرب المستمرة حتى يتم هزيمة العدو بشكل حاسم نفسيًا وسياسيًا.

يُعدّ النقاش حول التعريفات المختلفة لمفهوم "هويتنا" والاستراتيجيات الأمنية المستمدة منها أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما في الوقت الراهن. مع ذلك، يجب توخي الحذر لتجنب وضع تُصاغ فيه سياسة، دون نقاش حقيقي، وبناءً على تحليل متسرع لصدمات نفسية، تُغيّر تعريف الأمن القومي نفسه تحت ستار ضرورة أمنية "موضوعية"، دون معالجة المسائل الجوهرية، وتجاهلاً لتأثيرها على الأمن القومي بمعناه الأوسع.

"الاستراتيجية الأمنية الجديدة"

بحسب تقارير متعددة، أصدر رئيس الوزراء نتنياهو تعليمات بصياغة استراتيجية أمنية جديدة. ورغم أن هذه الاستراتيجية لم تُصاغ بصيغتها النهائية ولم تُنشر بعد، إلا أنه يمكن استشفاف ملامحها، في المقام الأول، من الإجراءات الأمنية الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، ومن مختلف التصريحات والمقالات التي صدرت منذ اندلاع الحرب.

العالم بأسره ضدنا - العزلة الدبلوماسية لإسرائيل كحقيقة دائمة

"نحن نعيش في عالم مختلف، عالم مليء بالتحديات. سمحت أوروبا الغربية بهجرة أقلية مسلمة ذات صوت مسموع، وهذا يُخضع الحكومات لإرادتها. يؤثر ذلك على إمدادات الأسلحة إلينا، وهناك بوادر مبكرة لفرض عقوبات اقتصادية. تُشن حملة نفوذ ضدنا، تتحالف مع الأقليات الإسلامية وتؤثر على السياسات. العالم يتشكل في تكتلات، ونحن لا ننتمي إلى أي منها، لذا نتعرض لهجمات من جميع الجهات، وهذا يدفعنا إلى نوع من العزلة" رئيس الوزراء نتنياهو، خطاب في 18 ديسمبر 2025.

وفقًا للاستراتيجية التي يعكسها هذا الخطاب، فإن العزلة الدبلوماسية لإسرائيل لا تعتمد على أفعالها، بل على عوامل خارجة عن سيطرتها: التغيرات الديموغرافية في الدول التي كانت صديقة لها، وحملة التأثير التي تُحرك الرأي العام والزعماء السياسيين، والادعاء بأن إسرائيل لا تنتمي إلى أي كتلة محددة في الصراع على الهيمنة العالمية، وبالتالي تتعرض للهجوم من جميع الجهات. عمليًا، يرقى هذا إلى رفض العديد من الافتراضات الأساسية والضرورات الدائمة لاستراتيجية الأمن الكلاسيكية.

1- ستتحرك إسرائيل بأقصى قدر من الإجماع والدعم من القوى العظمى. إن المفهوم الذي عبر عنه نتنياهو عن "شعب يسكن وحده" يُملي أيضًا النصف الثاني من الآية: "ولا يُحسب بين الأمم". ويبقى هذا صحيحًا على الرغم من أن إسرائيل، عمليًا، خلال فترة رئاسة ترامب، وصلت إلى حالة غير مسبوقة حيث يوقف رئيس الولايات المتحدة شخصيًا ضربات الجيش الإسرائيلي.

2- إن الغاية الصحيحة للحملة هي التوصل إلى اتفاق دبلوماسي، إذا كانت عزلة إسرائيل حالة دائمة، فإن الاتفاق الدبلوماسي ليس ممكنًا ولا مرغوبًا فيه، لأنه يستلزم حتمًا تنازلات تجعل من الصعب مواصلة القتال دون انقطاع.

3- تحدد أفعال إسرائيل إلى حد كبير مكانتها الدولية وخريطة التهديدات والفرص التي تواجهها - وفقًا لنتنياهو، فإن التهديد شامل ومستمر، ولن يغيره أي عمل إسرائيلي. تكمن ميزة إسرائيل في مكانتها الأخلاقية؛ فإذا كان العالم عدائيًا ومنحازًا ومنافقًا، فلن تُجدي أي حجة أخلاقية نفعًا. ويتجلى هذا العنصر بوضوح في طريقة عمل الجيش الإسرائيلي حاليًا في مختلف جبهات الصراع، الأمر الذي يُفاقم عزلة إسرائيل الدولية بشكل كبير.

4- تكمن ميزة إسرائيل في مكانتها الأخلاقية؛ فإذا كان العالم عدائيًا ومنحازًا ومنافقًا، فلن تُجدي أي حجة أخلاقية نفعًا. ويتجلى هذا العنصر بوضوح في طريقة عمل الجيش

الإسرائيلي حاليًا في مختلف جبهات الصراع، الأمر الذي يُفاقم عزلة إسرائيل الدولية بشكل كبير.

الاكتفاء الذاتي الكامل في إنتاج وتوريد مستلزمات الحرب، مع عبء اقتصادي غير محدود

"سيتعين علينا تطوير القدرة على إنتاج الأسلحة هنا بكميات كبيرة في جميع مستويات الأسلحة. نحن أثينا وإسبرطة، لكننا سنصبح أثينا وإسبرطة فائقة. ليس لدينا خيار آخر، على الأقل في السنوات القادمة." رئيس الوزراء نتنياهو، خطاب في 18 ديسمبر 2025.

من هذا التصريح الذي أدلى به نتنياهو - ومن الزيادة الدائمة المخطط لها في ميزانية الدفاع إلى أكثر من ضعف حصتها قبل الحرب، حتى لو انتهت الحرب - تظهر استراتيجية يكون مبدؤها التوجيهي هو تلبية جميع الاحتياجات العسكرية من خلال الإنتاج المحلي، دون مراعاة الكفاءة الاقتصادية.

الإنذار المبكر مستحيل، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه: ستواصل إسرائيل العمل الحربي، وستعتبر كل قدرة للعدو تهديداً، وستعمل على إحباطها

لقد أثبت اعتماد إسرائيل على الردع والإنذار المبكر وسياسة الاحتواء/ضبط النفس فشله. يجب على إسرائيل توسيع جيشها النظامي وقواتها الاحتياطية، وتبني استراتيجية استباقية تشمل الضربات الاستباقية ووضع دفاعي معزز. "البروفيسور إفرام إنبار، "التغييرات الرئيسية المطلوبة في استراتيجية الأمن الإسرائيلية"، معهد القدس، 17 مارس 2025"

"يغير نتنياهو الاستراتيجية الأمنية التي سادت منذ أيام بن غوريون. إنه يقول: "أنا أقاتل باستمرار. لا أنتظر لأرى ما إذا كان أحد ينوي تدميرني أم لا. لا أسمح لأي شخص من حولي ببناء أي قدرة يمكنهم استخدامها ضدنا بطريقة أو بآخرى." اللواء (احتياط) يفتاح رون طال، مقابلة مع يعقوب باردوغو وموشيه كوهين إيليا، راديو غالي إسرائيل، 3 مارس/آذار 2026.

كانت الاستراتيجية الكلاسيكية تنظر إلى الحرب كضرورة لإزالة تهديد ملموس وفوري. ولكن إذا كان كل من الخطر والعزلة الدبلوماسية دائمين وبنفس القدر من الشدة في جميع الأوقات، وإذا كان الإنذار المبكر محكوماً عليه بالفشل، فإن حالة الحرب تصبح دائمة في ظل الاستراتيجية الجديدة. لم تعد "استراتيجية أمنية دفاعية تهدف إلى ضمان

وجود إسرائيل، وخلق ردع فعال، والحد من التهديدات عند الضرورة، وتأجيل الصراعات. ولم تعد الحالات الثلاث هي: الروتين، والطوارئ، والحرب، بل حرب دائمة. لم يعد الأمر يتعلق بإزالة تهديد ملموس نابع من نوايا العدو وقدراته، بل بمنع أي عدو من تطوير أي قدرة على الإطلاق. ما كان يُخصص سابقاً لتطوير العدو لقدرات أسلحة الدمار الشامل (استراتيجية "بيغن") سيُطبق من الآن فصاعداً ليس فقط على قدرات على نطاق أصغر بكثير، بل على أي قدرة، أو حتى على نية تطويرها.

بدلاً من الدفاع عن الحدود، بناء "مناطق عازلة" خارج الحدود

"يُطبّق الجيش الإسرائيلي استراتيجية أمنية جديدة: يتمّ ضرب العدو وهزيمته هزيمة ساحقة. تُزال التهديدات مُسبقاً. يحمي الجيش المدنيين على طول حدودنا. وفي أراضي العدو، نُنشئ مناطق منزوعة السلاح. هذه هي الاستراتيجية الأمنية التي نُغيّرها. إنه تغيير استراتيجي مفاهيمي تُرجم إلى سلسلة من التغييرات التكتيكية." رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الفريق إيال زامير، كلمة ألقاها أمام خريجي كلية الأمن القومي، 9 يوليو 2026.

لم تعد إسرائيل محصورة داخل حدودها السياسية. ففي كل ساحة، يجري إنشاء "منطقة عازلة" ليست مجرد منطقة منزوعة السلاح كما صرح رئيس الأركان، بل تضم أيضاً وجوداً للجيش الإسرائيلي، كما هو الحال حالياً في قطاع غزة ولبنان وسوريا.

يُضاف إلى ذلك، على الأقل بين بعض الجهات الفاعلة المؤثرة، مفهوم تكميلي مفاده أن الاستيطان يوفر الأمن، وبالتالي ستقوم إسرائيل في نهاية المطاف بإنشاء مستوطنات في هذه "المناطق العازلة" أيضاً، الأمر الذي سيؤدي حتماً، في ظل الاستراتيجية الجديدة، إلى توسيع المناطق التي "يحمي فيها الجيش المدنيين"، وهكذا في دورة متكررة.

يجب على إسرائيل استخدام قوتها العسكرية - ليس فقط لمنع التهديدات، بل لفرض مصالحها على المنطقة

تُفصّل هذه السمة المميزة للاستراتيجية الجديدة بشكل خاص في مقال حديث للعميد الدكتور إيال فيشت، القائد السابق لمركز دادو - وهو الهيئة العسكرية الإسرائيلية المكلفة بتطوير الفكر العملياتي - ونائب القائد العسكري لفرع الاستراتيجية والتدريب، المقدم الدكتور إيتاي هايمينيس. وينتمي كلا الكاتبين إلى المؤسسة العسكرية، ولديهما اطلاع واسع على الفكر السائد بين القيادة العليا للجيش الإسرائيلي.

كتب فيشت وهايمينيس: لقد عادت الحرب إلى صميم حياتنا الوطنية، وعجلت بعملية تغيير دور القوة العسكرية في الأمن القومي الإسرائيلي. ويتمثل جوهر هذا التغيير في

الانتقال من دور قوة دفاعية محلية تركز على الدائرة الأولى، إلى دور قوة دفاعية إقليمية قادرة على العمل المتواصل والمطول في جميع أنحاء الشرق الأوسط... ويُعدّ التغيير في أنماط عمليات الجيش الإسرائيلي جزءًا من تحوّل أوسع في الموقف الأمني الإسرائيلي، وهو موقف هجومي يسعى إلى تحقيق أهداف طموحة، حتى وإن لم تُحدّد رسميًا على هذا النحو، تتمثل في تغيير الظروف الأمنية الأساسية في بيئة إسرائيل.

ويدعون إسرائيل إلى رسم الخريطة السياسية للمنطقة من جانب واحد وبالقوة، من أجل الحفاظ على تفوقها:

"يجب على إسرائيل أن تستخدم كامل نطاق أدوات القوة الوطنية المتاحة لها، العسكرية وغيرها، لتدمير وبناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وغيرها من المؤسسات اللازمة لضمان تحسين مستدام وطويل الأجل في بيئتها."

ويخلصون إلى القول: "بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، الذي تمتع لعقود عديدة حتى 7 أكتوبر 2023، بشعور من الحياة الطبيعية في شكل غياب فترات طويلة من الحرب، فإن الرسالة التي يتضمنها اقتراحنا هنا يصعب تقبلها... ومع ذلك يجب أن ندرك أن العيش في ظل الحرب وإلى جانبها هوسمة دائمة للعلاقات الدولية، وأن مثل هذه الحياة ليست بالضرورة حياة لا تستحق العيش".

يقدم فيشت وهامينيس في مقالتهما أوضح تعبير عن الإجابة التي صاغتها "استراتيجية الأمن الجديدة" على سؤال "من نحن؟" إسرائيل هي إسبرطة فائقة، ودولتها المرغوبة هي دولة حرب دائمة، مع تعبئة جميع مواردها لتحقيق هذه الغاية، والعمل ليس فقط للقضاء على تهديد ملموس أو حتى ناشئ، ولكن لتشكيل بيئتها من خلال القوة.

"الاستراتيجية الجديدة": منطق معيب وتهديد للأمن القومي

يتناول هذا القسم المنطق الكامن وراء مكونات "استراتيجية الأمن الجديدة" ومخاطرها الكامنة. عند قراءته، ينبغي الأخذ في الاعتبار أن نقد "الاستراتيجية الجديدة" يُصاغ بالضرورة من منظور رؤية عالمية محددة لمصادر قوة إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن للقيادة السياسية، شأنها شأن الهيئات المؤسسية الأخرى - بما فيها الجيش الإسرائيلي - مصالح داخلية وخارجية تؤثر على تصريحاتها وأفعالها. ولن يتم تحليل هذه العناصر في هذا السياق.

"العالم بأسره ضدنا - العزلة الدبلوماسية لإسرائيل كحقيقة دائمة"
هناك أساسٌ للقول بأن العداء الذي تُبديه بعض الأوساط في الغرب تجاه إسرائيل

يشوبه الجهل، والنظرة التبسيطية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بل وحتى معاداة السامية. ويمكن تفسير بعض المواقف أيضاً على أنها متأثرة بضغوط سياسية داخلية. ومع ذلك، فإن هذه النظرة تتجاهل تماماً دور إسرائيل في تشكيل مواقف العالم تجاهها، وتُغفيتها من مسؤولية التصرف بما يُعالج هذه الظواهر. من المستحيل الادعاء بأن إسرائيل تمتلك قدرات قوة عظمت (وهو المفهوم الذي يقوم عليه الدعوة إلى التحول نحو تشكيل المنطقة)، وفي الوقت نفسه تصويرها على أنها لا تملك أي تأثير على صورتها أو على سلوك وسياسات خصومها تجاهها في المنطقة والعالم.

ساهمت تصرفات إسرائيل بشكل كبير في تشكيل إجماع خطير في الولايات المتحدة، ركيزتها الاستراتيجية الأهم، بين الأغلبية الساحقة من الحزب الديمقراطي الذي يحظى أيضاً بدعم غالبية اليهود الأمريكيين وقاعدة حركة "لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً" القوية داخل الحزب الجمهوري. ويتهم كلا المعسكرين المتعارضين إسرائيل بجر الولايات المتحدة إلى حرب خداع في إيران، ورفض اتخاذ خطوات تتماشى مع المصالح الأمريكية العامة في الشرق الأوسط. فإذا كان ما يقرب من نصف النواب الديمقراطيين في الكونغرس يدعون إلى وقف المساعدات لإسرائيل، بينما يقول ستيف بانون، الرجل الذي قاد ترامب إلى النصر في انتخابات 2016، في الوقت نفسه: "إذا كنتم تمارسون السياسة القديمة المتمثلة في تخفيض الضرائب وشن الحروب في كل مكان وتنفذون أوامر إسرائيل، دعوني أكون صريحاً - لقد انتهى أمركم"، فإن إسرائيل تواجه مشكلة خطيرة، وهي من صنعها.

إن كون إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم التي تسيطر على أراضٍ محتلة، ولديها رعايا لا يتمتعون بحقوق مدنية مماثلة لحقوق مواطنيها، يؤثر على الرأي العام في الغرب بنفس قدر تأثير معاداة السامية أو حملات التأثير الخبيثة. وينطبق الأمر نفسه على مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، وكثير منهم أطفال، في القتال الدائر في قطاع غزة؛ وتهجير الملايين من ديارهم دون أي أمل في العودة؛ والتدمير الممنهج للمنشآت في قطاع غزة ولبنان، وهي جريمة حرب بموجب تعريفات القانون الدولي؛ وأعمال المستوطنين في الضفة الغربية، بتشجيع صريح من الحكومة الإسرائيلية. إن المشاهد التي يراها مواطنو الدول الغربية يومياً تعمق عزلة إسرائيل الدولية أكثر من هجرة المسلمين إلى تلك الدول. في منطقتنا، ستحدد تصرفات إسرائيل إلى حد كبير السياسة المتبعة تجاهها. هل الرئيس السوري الشرع جهادي متخفٍ، أم شخص غير مساره ويتجه نحو الغرب؟ لا توجد إجابة قاطعة لهذا السؤال. مع ذلك، من الواضح أن الاحتلال الإسرائيلي الدائم لأجزاء من سوريا، إلى جانب التدخل والتهديد بالتدخل فيما يعتبره الشرع شؤوناً سورية داخلية - وهي خطوات تنبع مباشرة من "الاستراتيجية الأمنية الجديدة" - تدفعه نحو موقف عدائي

تجاه إسرائيل. وهذا مجرد مثال واحد من بين أمثلة كثيرة.

"الاكتفاء الذاتي الكامل في إنتاج وتوريد مستلزمات الحرب، مع عبء اقتصادي غير محدود تقريباً"

وبغض النظر عن حقيقة أن الإنتاج المحلي لكل ما تحتاجه إسرائيل لحرب غير محدودة أمر مستحيل، ولا تمارسه أي دولة في العالم، فإن هذه "الإسبرطة الخارقة" الجديدة تتجاهل الآثار المترتبة على الاقتصاد الإسرائيلي، الذي يشكل الأساس للقوة العسكرية التي يعتمد عليها مهندسو "الاستراتيجية الجديدة".

في مايو/أيار 2026، قدم معهد آرون للسياسات الاقتصادية توقعات اقتصادية للسنوات القادمة، خلصت إلى أنه لكي تعود إسرائيل إلى مسار نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% (وهو معدل شبه ثابت من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، يجب عليها، حتى مع افتراض "جولتين من القتال ضد إيران خلال العقد القادم"، خفض الإنفاق الدفاعي إلى مستوى دائم قدره 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وفقاً لبنك إسرائيل، بلغ الإنفاق الدفاعي في عام 2025 حوالي 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يتجاوز 8% في عام 2026. ولن يتحقق هذا الهدف إلا بتنفيذ إصلاحات داعمة للنمو، والتي لم تُنفذ بعد.

إن المسار الناجم عن توجيهات رئيس الوزراء ومطالب الجيش الإسرائيلي لا يتوافق مع هذا التحليل، وكذلك المسار الذي قدمته لجنة ناغل بشأن ميزانية الدفاع. كل هذا دون التطرق إلى الآثار الاقتصادية الوخيمة لحرب طويلة الأمد على التوظيف والنمو، أو خطر توقف أو تقليص المساعدات الأمريكية، البالغة 3.8 مليار دولار سنوياً بموجب الاتفاقية الحالية، بسبب معارضة واشنطن لسياسات إسرائيل. بعبارة أخرى، فإن "إسبرطة الخارقة" التي تملئها الاستراتيجية الجديدة تفتقر إلى أي أساس اقتصادي يُبنى عليه.

الإنذار المبكر مستحيل، والردع لا يجدي نفعاً، ولذلك ينبغي اعتماد الحرب الدائمة و"المناطق العازلة".

إن الادعاء بأن "الإنذار المبكر مستحيل" يستند في المقام الأول إلى فشلين كارثيين في الإنذار: 6 أكتوبر 1973، و7 أكتوبر 2023. ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، في كلتا الحالتين لم تكن الاستراتيجية هي التي فشلت، بل تنفيذها.

في حرب أكتوبر، لم يكن هناك نقص في الإنذارات المبكرة بشأن الحرب الوشيكة. إلا أن هذه الإنذارات واجهت جداراً من الغطرسة وعدم المهنية، مما أدى إلى خطط دفاعية غير واقعية (100 دبابة في مواجهة 600 دبابة سورية على مرتفعات الجولان، وهو ما يشبه إلى

حد كبير نسبة 8:1 بين القوات المهاجمة والمدافعة على طول حدود قطاع غزة عام (2023). ويعود الفشل في تقديم الإنذار في 7 أكتوبر إلى حد كبير إلى التركيز المفرط على الاستخبارات العملياتية والحرب الدائمة. ففي العقد السابق، انخرط مجتمع الاستخبارات بأكمله في مهام "المعركة بين الحروب" والعمليات العسكرية على جبهات متعددة، ففقد تركيزه على مستوى القيادة والمهارات اللازمة لتشخيص وتحليل تغيرات العدو بشكل صحيح.

أما الردع، فإذا أخذناه على ظاهره أي "سنضرب العدو ضرباً مبرحاً يجعله يخشى العبث معنا"، فإنه لم يُجدِ نفعاً قط. وقد حدثت أقصر فترة بين الحملات العسكرية تحديداً بعد انتصار إسرائيل العسكري الحاسم: فبعد أقل من عام على حرب الأيام الستة، انخرطت إسرائيل في حرب استنزاف على جبهتين، مصر والحدود الأردنية. والاستنتاج الصحيح من تاريخ إسرائيل الأمني هو أن القرار الميداني بطبيعته مؤقت ومحدود، ويجب أن يتبعه في أسرع وقت ممكن ترتيب دبلوماسي يُرسّخ الإنجاز العسكري. ليس بالضرورة اتفاقاً، مثل اتفاقيات وقف إطلاق النار وفك الاشتباك الناجحة مع مصر وسوريا عام 1974، بل أيضاً ترتيبات مع جهات فاعلة تُعزز منظومة القيود لدى العدو.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وبعد النصر الحاسم الذي حققه الجيش الإسرائيلي على حزب الله، تم التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة والحكومة اللبنانية. وقد أدى نظام الضغوط الذي كَبَل حزب الله - من الضربات التي تلقاها، ومعارضة الحكومة اللبنانية لعملياته، وسقوط نظام الأسد في سوريا، وتراجع مكانة إيران الإقليمية، إلى خلق وضعٍ مكنّ إسرائيل من العمل ضده بحرية لمدة عام ونصف تقريباً، دون أي رد فعل.

ما أخلّ بهذا التوازن هو الحرب التي شنتها إسرائيل والولايات المتحدة ضد إيران في 28 فبراير/شباط 2026. وقد قوبل ردّ حزب الله الضعيف على اغتيال خامنئي برد إسرائيلي مفاده: "لقد وقع حزب الله في الفخ، والآن سنضربه". وتلا ذلك حملة فاشلة في جنوب لبنان، لم تُسفر إلا عن تعميق التوترات القائمة مع الولايات المتحدة، إذ تعارضت مع جهود الرئيس ترامب لإنهاء الحملة ضد إيران.

علاوة على ذلك، فإن الحرب الدائمة تتعارض جوهرياً مع نموذج الأفراد والموارد في الجيش الإسرائيلي، ومع طبيعة المجتمع الإسرائيلي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالغرب، ثقافياً واقتصادياً، ويتضح هذا الأمر بالتركيز على حلقة واحدة فقط في هذه السلسلة، ألا وهي قوات الاحتياط، التي تُشكل القوة الأساسية للجيش الإسرائيلي.

كانت قوات الاحتياط، التي بُنيت وفقًا للاستراتيجية الكلاسيكية، من أكثر القوات العسكرية كفاءة في العالم: فبتكلفة اقتصادية واجتماعية لا تتجاوز شهرًا واحدًا من التدريب سنويًا، حافظت إسرائيل على قوة ماهرة، قادرة عند الحاجة على مضاعفة حجم الجيش الإسرائيلي عدة مرات، وكانت العامل الحاسم في حروب إسرائيل الكبرى. إلا أنه عندما يصبح واجب الاحتياط عبئًا دائمًا يتمثل في 100 يوم احتياطي سنويًا، كما هو الحال في السنوات الثلاث الماضية، وكما سيستمر في السنوات المقبلة في ظل استراتيجية الحرب الدائمة والمناطق العازلة، فإن حياة عشرات الآلاف من الإسرائيليين وعائلاتهم وأعمالهم لن تنقلب رأسًا على عقب فحسب، بل ستصبح هذه القوة الأكثر تكلفة والأقل كفاءة المتاحة.

تزيد التكلفة المالية المباشرة لجندي الاحتياط عن خمسة أضعاف تكلفة الجندي العامل، بينما تزيد التكلفة غير المباشرة (فقدان الإنتاجية بسبب الغياب عن العمل) هذه النسبة عدة أضعاف. وقد أدى هذا الوضع، الذي لن يغيره حتى توسيع قاعدة التجنيد في المستقبل القريب، إلى دفع بعض دعاة "الحرب الدائمة" إلى اقتراح أفكار سخيفة مثل إنشاء فيلق أجنبي في إسرائيل.

"يجب على إسرائيل استخدام قوتها العسكرية ليس فقط لمنع التهديدات، بل لفرض مصالحها على المنطقة".

بدأ فيشت وهايمينيس كتابة مقالتهما قبل الهجوم الإسرائيلي الأمريكي على إيران، ونُشرت بعد نحو شهر من بدايته. وربما تأثرتا بالمشاعر السائدة التي سمعتها في أروقة هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي آنذاك. ومنذ ذلك الحين، ثبت ما كان ينبغي معرفته مسبقًا: أن الهدف غير المعلن، ولكنه جليّ، للعملية - إسقاط النظام في إيران من خلال القضاء على قيادته، وحملة نفسية، وميليشيات كردية، مع تنصيب محمود أحمدي نجاد على رأس حكومة بديلة - كان وهمًا خطيرًا لا أساس له من الصحة.

يشوب هذا العنصر من "الاستراتيجية الجديدة" الجهل والغطرسة وتجاهل مكانة إسرائيل الدولية ودروس الماضي. فقد شهدت إسرائيل حالتين سابقتين معروفتين - محاولة إقامة نظام جديد في لبنان (1982)، ومحاولة اغتيال صدام حسين التي نفذتها وحدة سيريت متكال، والتي أجهضت عقب كارثة تسيليم 1992، حيث تسبب الطموح إلى تغيير النظام في دولة إقليمية بأضرار جسيمة. وقد فشلت دول أقوى من إسرائيل في محاولات مماثلة.

النتيجة الحتمية لمثل هذا الفشل هي تعزيز النظام القائم، وصعود عناصر أكثر تشددًا

داخله (والتي قد تدفع إيران، في حالتها، نحو امتلاك أسلحة نووية)، وتوتر العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. في غياب نقاش مسبق يحدد معالم الحوار، وبدافع من "استراتيجية جديدة"، اتخذ قراراً كانت أضراره الدبلوماسية والأمنية لا تُحصى.

من نحن

في نهاية المطاف، يعود النقاش الدائر حول الاستراتيجية الأمنية إلى السؤال الجوهرى. على عكس سموتريتش، الذي لا يُخفي الصلة الواضحة بين سياسته الأمنية المقترحة وتصوره لجوهر الكيان الإسرائيلي، إلى جانب إيمانه بالوعد الإلهي الذي يُلزمنا بالسيطرة على كل أرض وتوطينها، فإن بعض من يُصيغون ويُنفذون "الاستراتيجية الأمنية الجديدة" يُقدمونها من منظور الأمن المحض. لكن الأمن ليس موضوعاً أبداً، فلو كان كذلك، لفقد أي نقاش حوله معناه.

كما أن جميع النظريات الاقتصادية تقوم على "مشكلة الندرة" إذ لن يكون هناك ما يكفي من كل شيء للجميع طوال الوقت، وبالتالي يجب موازنة التكاليف والفوائد والنظر في البدائل، فإن الأمن ليس مطلقاً أيضاً. وتستمد البدائل المختلفة مما يُعرف في علم الاقتصاد بـ "نظام التفضيلات" - أي من نحن، وما هي تفضيلاتنا، وما نحن على استعداد للتنازل عنه.

في دراسته الاستقصائية التي أجراها عام 1953، أشار بن غوريون إلى أربع مزايا تمتلكها إسرائيل على أعدائها: الميزة الجغرافية المتمثلة في "الخطوط الداخلية" والقدرة على حشد القوات بسرعة؛ وأمة موحدة؛ وميزة تكنولوجية؛ وميزة روحية.

إنَّ "إسبرطة الخارقة" في "استراتيجية الأمن الجديدة" تمثل إسرائيل مختلفة. فجيئها مُنْهَكٌ إلى أقصى حدٍّ في حربٍ دائمة ذات حدودٍ تتوسع باستمرار، على نحوٍ يهدد، بحسب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إيال زامير، بانهيار الجيش الإسرائيلي؛ والأمة ممزقةٌ بصراعاتٍ على الهوية والسياسة تُهدد نموذج جيش الشعب وشرعيته الداخلية؛ وهي تخوض الحرب بطريقة تُثير مخاوفَ بالغةً بشأن قدرتها على الحفاظ على قيم الجيش القتالية، وتُشكك في تفوقها الروحي على أعدائها، وتُقرّبها من عزلةٍ عالمية خطيرة.

لا يرغب العديد من المواطنين الإسرائيليين في وجود إسرائيل بهذا الشكل. بل قد لا يرغب بعضهم في العيش فيها، كما يتضح من عجز ميزان الهجرة في السنوات الأخيرة. وهذا يشكل خطراً واضحاً على الأمن القومي.



المُلتقى الاستراتيجي
STRATEGIC FORUM